



سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ملقيا كلمة الكويت في الأمم المتحدة



سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد مشاركا في إدارة المائدة المستديرة للتعليم والصحة

سموه ألقى كلمة الكويت ودعا إلى مواجهة التغيرات والتحولات المستمرة في النظام العالمي

ناصر المحمد في الأمم المتحدة: الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وانتهاكات حقوق الإنسان تهديد جدي للسلم والأمن الدوليين

الارتفاع غير المبرر للأسعار يعود لعوامل المضاربات وارتفاع الضرائب على الوقود وعدم بناء أو تحديث المصافي القائمة وكله مبعث القلق ويعود لعوامل خارجة عن إرادة الدول المنتجة

نجدد مطالبنا بضرورة تحسين وتطوير عمل مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية على أعماله وزيادة عدد أعضائه وفق معايير تحقق التوازن العادل في التمثيل

اتخذنا قرارات مهمة وتبينا سياسات جديدة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز وتطوير الأنشطة التجارية والاستثمارية وتوفير البيئة الملائمة لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية

قادة شكروا الكويت على مساعداتها السخية لدولهم



سمو رئيس الوزراء مستقبلا وزير خارجية فرنسا برنار كوشنير

شدد على أن العلاقة بين البلدين كانت ولا تزال «جيدة ولعلها في القريب العاجل ستتحوّل إلى علاقات ممتازة».

كما استقبل سموه رئيس جمهورية البانيا بامير توبي وتباحثا في العلاقات بين البلدين. واستقبل سموه بمقر بعثة الكويت الدائم ورئيس وزراء ألبانيا ملبس زيناوي حيث جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية واستعراض اهم الموضوعات التي تهم البلدين الصديقين. ثم استقبل سموه رئيس وزراء بنغلاديش د.فخر الدين أحمد الذي تباحث مع سموه في العلاقة الوطيدة بين البلدين الصديقين.

كذلك التقى سموه ولي عهد سلطنة بروناي دار السلام حجي المهدي بالله وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في شتى المجالات.

ووصف رئيس جمهورية اتحاد جزر القمر أحمد عبد الله محمد سامبي لقاءه مع سمو رئيس مجلس الوزراء بأنه «أكثر من جيد» عربيا عن أملة في أن «نسمع من المسؤولين الكويتيين كما وعدنا دائما أخبارا سارة».

وأشار سامبي إلى أن جزر القمر استرجعت منذ بضعة أشهر جزيرة أنجوان «بفضل جهود الاخوة والاشقاء ومن بينهم مسؤولو الكويت، وبالتالي كان لابد أن أقدم لهم الشكر الجزيل وأوضح لهم الحالة الراهنة بعد استرجاع هذه الجزيرة والتحديات التي تواجهها».

ناصر المحمد: حققنا بعض الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي التعليم والصحة حتى قبل حلول 2015

للتعليم والصحة.

ان الكثير من البلدان في العالم وخاصة في افريقيا جنوب الصحراء والبلدان الخارجة من النزاعات المسلحة أو تلك التي تعيش أوضاعا غير مستقرة ما زالت عاجزة عن تحقيق إنجازات غير مستقرة في مجالات التعليم والصحة. لقد لاحظنا ما ورد في مذكرة الأمين العام من ان هناك تفاوتاً بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، إضافة إلى نوعية التعليم السيئة في العديد من الدول النامية وعدم انخفاض معدلات الوفيات بين الأطفال دون الخامسة من العمر وبين الأمهات بسبب المضاعفات المتصلة بالحمل والولادة وسوء التغذية وعدم توافر الرعاية الصحية الأساسية الجيدة كل ذلك يجعلنا أكثر اصرارا لمواجهة هذه الأخطار المحدقة بالبشرية ويتطلب ان تتضافر الجهود على المستوى الوطني لاجراء بيئة تعليمية مناسبة وان تركز الحكومات.

وفي هذا السياق استطاعت الكويت تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي التعليم والصحة حتى قبل سنوات من حلول العام 2015 بما فيها تعميم التعليم الابتدائي والمتساوية بين الجنسين في مختلف مراحل التعليم وتخفيض معدلات وفيات الأطفال والرضع والارتفاع بمستوى صحة الأمهات ومحاربة فيروس نقص المناعة والمalaria والأمراض المعدية.

العربية وبما يؤدي إلى نيل الشعب الفلسطيني كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

ونجدد دعونا الكامل للجمهورية العربية السورية الشقيقة لاستعادة أراضيها المحتلة وكذلك تأييدنا للجمهورية اللبنانية الشقيقة لاستمرار الحوار بين مختلف الأطراف اللبنانية تنفيذاً لاتفاق الدوحة عاصمة دولة قطر الشقيقة.

وفي العراق ترحب الكويت بالنقد الملاحظ في مواجهة الإرهاب وتشيد بجهود الحكومة العراقية ومساعدتها المستمرة التي أثمرت تحسناً الأوضاع الأمنية في معظم المحافظات العراقية وتأمل أن تستمر هذه المساعي لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة والتوصل إلى وفاق وطني تكون ثمرته بناء عراق ديموقراطي وحر وآمن ومستقل يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه ويحترم تعهدهات والتزاماته الدولية.

ومن جانبها لن تدخر الكويت جهداً في دعم الجهود الإقليمية والدولية لمساعدة العراق على مواجهة التحديات الأمنية السياسية والاقتصادية والمحافظة على أمنه واستقراره واستقلاله السياسي واحترام سيادته ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وفي هذا السياق أيضاً تأمل الكويت أن تستمر الاتصالات على مختلف المستويات بين دولة الإمارات العربية الشقيقة والجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة على أجل العمل على إيجاد حل للنزاع حول الجزر الإماراتية المحتلة وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الكويت على حق جميع الدول في انتاج وتطويع واستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية خطر انتشار الأسلحة النووية فإنها تدعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة لمواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتبديد المخاوف والشكوك حول طبيعة برنامجها النووي ومعالجة جميع المسائل العالقة.

كما تدعو المجتمع الدولي لمواصلة جهود ومساعي والعمل على إيجاد حل سلمي يجنب منطقتنا أي أزمات أو حروب من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار والتعامل بجدية ودون تمييز مع أي دولة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بما يهدد لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس إن شعوب العالم تأمل العيش في حياة حرة كريمة في عالم آمن ومستقر يسوده العدل والمساواة وبيئة نظيفة خالية من الصراعات والأمراض والكوارث وانها مسؤوليتنا المشتركة لإرساء قواعد شراكة جديدة تقوم على أسس متوازنة وعادلة يتحمل فيها كل طرف مسؤولياته والتزاماته لتحقيق تطلعات وآمال شعوبنا.

تلك المتعلقة بالتعليم والصحة وتعزيز دور المرأة وتمكينها في المجتمع تنفيذاً لرغبة سامية من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة اتخذت الحكومة الكويتية العديد من القرارات المهمة وتبنت سياسات جديدة بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز وتطوير الأنشطة التجارية والاستثمارية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الحيوية كالطاقة والبنية التحتية.

السيد الرئيس لم تدخر الكويت جهداً في مواصلة تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الأقل نمواً عن طريق مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية.

فهذا النهج الذي تبنته في سياسة الكويت الخارجية انطلاقاً من قناعتها بأن النهوض باقتصاديات الدول النامية سيعود بالمنفعة على الجميع ويوسع من آفاق الشراكة والتعاون والتكافل ويؤدي من شأنه تعزيز النظام التجاري والاقتصادي العالمي.

فالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يقوم منذ إنشائه عام 1961 بتقديم القروض والمخاض لتمويل مشاريع البنية التحتية في الدول النامية حتى بلغ إجمالي ما قدمه من منح وقروض ميسرة منذ إنشائه في عام 1961 أكثر من 12 مليار دولار استفادت منها أكثر من 100 دولة.

وتقديرنا منها أهمية دور الوكالات والمنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني قررت حكومة الكويت في شهر ديسمبر من العام الماضي تخصيص ما نسبته 10٪ من قيمة أي مساهمة تقدمها الكويت لأي دولة متكونة للمنظمات والوكالات الدولية المتخصصة العاملة في الميدان.

واستجابة لما تعانیه كثير من الدول النامية من أوضاع اقتصادية صعبة بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة أنشأت الكويت صندوق الحياة الكريمة برأسمال قدره 100 مليون دولار لتطوير وتحسين الانتاج الزراعي

عديدة إلى الورا عن تحقيق أهداف الألفية التنموية وقد بدأنا بالفعل نشهد الآثار السلبية لهذه المخاطر في القارة الأفريقية التي لم تحرز تقدماً ملموساً في القضاء على الفقر والجوع ومكافحة الأمراض الخطيرة والمعدية كنقص المناعة المكتسب والمalaria بل جاءت هذه التحديات لتزيد من معاناة معظم دولها.

ان هذه التحديات إضافة إلى التحديات الأمنية كالأرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وانتهاكات حقوق الإنسان تمثل تهديداً جدياً للسلم والأمن الدوليين وتتطلب مواجهتها القيام بعمل جماعي سريع وحازم وموحد تحت مظلة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة والتزاماً ثابتاً ومستمرًا بالاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها وصادقنا عليها وتنفيذها شفافاً وصادقاً لما يصدر عنها من قرارات في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

وفي الوقت الذي تدعم فيه الكويت الإصلاحات التي تم إدخالها على آليات العمل الدولية إلا أن التغييرات والتحولات المستمرة في النظام العالمي وبرزت مشاكل وتحديات جديدة تستدعي اجراء اصلاحات مستمرة واعادة هيكلة للعديد من أجهزة الأمم المتحدة لمواجهة هذه التغيرات والارتفاع غير المبرر للأسعار يعود لعوامل المضاربات وارتفاع الضرائب على الوقود وعدم بناء أو تحديث المصافي القائمة وكله مبعث القلق ويعود لعوامل خارجة عن إرادة الدول المنتجة

نجدد مطالبنا بضرورة تحسين وتطوير عمل مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية على أعماله وزيادة عدد أعضائه وفق معايير تحقق التوازن العادل في التمثيل والفعالية في أداء المجلس لمهامه ومسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين على أن تأخذ في الاعتبار المطالب المشروعة للدول العربية والإسلامية وتطلعات ومصالح الدول الصغيرة.

وشدد سموه على جهود الكويت الواضحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتفاع بحياة الإنسان الكويتي وتوفير العيش الكريم له ولن يشاركه العيش على أرض الكويت تنفيذاً لرغبة سامية من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

وكذلك سمو الشيخ ناصر المحمد جهود الكويت في مواصلة تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الأقل نمواً عن طريق مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية كنهج ثابت في سياسة الكويت الخارجية انطلاقاً من قناعتها بأن النهوض باقتصاديات الدول النامية وتحققها لأهدافها التنموية سيعود بالمنفعة على الجميع ويوسع من آفاق الشراكة والتعاون والتكافل ويؤدي من شأنه تعزيز النظام التجاري والاقتصادي العالمي.

تحقيق التنمية الاقتصادية

السيد الرئيس: «تواصل الكويت جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتفاع بحياة الإنسان الكويتي وتوفير العيش الكريم له ولن يشاركه العيش على أرض الكويت وقد قطعت الكويت في ذلك شوطاً طويلاً في ترجمة التعهدات وقرارات القمة العالمية لعام 2005 وأنجزت جميع أهداف الألفية التنموية بما في ذلك

كما نعرب أيضاً عن تقديرنا للدور الهام والبارز الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لتحقيق أهداف ومقاصد ميثاق هذه المنظمة.

السيد الرئيس شهد العالم منذ أكثر من عام برون تحديات ومخاطر دولية جديدة تعوق وتعطل جهود تحقيق التنمية المستدامة في كثير من الدول وعلى وجه الخصوص الدول النامية والدول الأقل نمواً وأهم هذه التحديات والمخاطر هي ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية وارتفاع أسعار الطاقة وظاهرة تغير المناخ.

وتكمن خطورة هذه التحديات في أنها عالمية الأثر حيث تتجاوز آثارها الحدود الوطنية وتسقط أمامها أي حواجز أو قيود مصنعة وتستعيد النشكر الدولي خطوات



الوفد الكويتي خلال مشاركته في الجمعية العامة للأمم المتحدة